ورشة العمل

" حقوق الفلاح المصري بين الواقع والمأمول"

الأثنين 7 أغسطس 2023

بمقر المجلس القومى لحقوق الإنسان – التجمع الخامس

انطلاقا من سعى المجلس القومي لحقوق الإنسان لإرساء وترسيخ دعائم حقوق الإنسان والعمل على إحداث بيئة داعمة لتعزيز حقوق كافة فئات المجتمع ومن ضمنهم فئة الفلاحين، عقدت لجنة الحقوق الاقتصادية ورشة عمل بعنوان (حقوق الفلاح المصري بين الواقع و المأمول) يوم الأثنين الموافق 7 أغسطس بمقر المجلس بالتجمع الخامس، وذلك تنفيذاً لخطة عمل اللجنة، وإيماناً بأن العاملين بالقطاع الزراعى يمثلون قوة اقتصادية هائلة ويلعبون دورا رئيسيا في دعم الاقتصاد وسد الاحتياجات الغذائية لكافة المواطنين وتحقيق الأمن الغذائي وزيادة معدل الصادرات، بالإضافة إلى أن العديد من الصناعات ترتبط بهذا المجال الذي يعد ركناً رئيسياً من أركان الاقتصاد الوطني،

افتتحت أعمال ورشة العمل السفيرة د/ مشيرة خطاب رئيسة المجلس عبر تطبيق زووم، السفير/ فهمى فايد، أمين عام المجلس، والدكتور/ محمد ممدوح، رئيس لجنة الحقوق الاقتصادية، وذلك بحضور لفيف من أعضاء مجلس النواب من اللجان المعنية بقضايا الفلاح و الشأن الاقتصادي(النائب عادل يونس، النائبة منى عبدالله، النائبة هالة ابو السعد، النائبة زينب السلايمى) وممثلي وزارة التموين والتجارة الداخلية، نقيب عام الفلاحين و نقباء الفلاحين والجمعيات الزراعية بالمحافظات المختلفة، رؤساء الشعب المعنية بالغرف التجارية، ممثلي البنك المركزي، البنك الزراعي، جهاز حماية المستهلك، ونخبة من أساتذة الجامعات ومراكز البحوث الزراعية،

تناولت ورشة العمل على مدار ثلاث ساعات ونصف مناقشة العديد من الموضوعات والقضايا التي تخص تعزيز حقوق الفلاح وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، ودور الفلاح في بناء الاقتصاد المصري، وأهم التحديات التي تواجه هذه الفئة المهمة في المجتمع، فكانت الجلسة بمثابة حوار مفتوح أداره د. محمد ممدوح، تم خلاله عرض كافة الرؤى ووجهات النظر المختلفة لأهم التحديات التى تواجه الفلاح والمقترحات والحلول والتوصيات التى من شأنها حماية وتعزيز حقوق الفلاح المصرى فى ظل الجمهورية الجديدة .

وتوصل السادة المشاركين عقب المناقشات التى دارت على مدار فعاليات ورشة العمل إلى المقترحات والتوصيات التالية:

- التأكيد على ضرورة تعزيز حقوق الفلاح المصري وتقديم له كافة أوجه الدعم الفني والنقدي، والعمل على رفع وعيه بأهمية دوره فى المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية وبناء الحياة السياسية وتطوير قدراته السياسية والاقتصادية ،
- العمل على إنشاء قاعدة بيانات حديثة ودقيقة عن القطاع الزراعى والأنشطة الزراعية المرتبطة به ، من حيث (عدد العاملين ، مساحة الأراضى المزروعة ، الانتاج ، الاستهلاك، التصدير، والتسويق)

- توفير ودعم كافة المستلزمات الزراعية الأساسية، والآلات الزراعية الحديثة، بالإضافة إلى تحديد أسعار البذور، الأسمدة، التقاوي، الأعلاف وغيرها من احتياجات المزارعين بأسعار مناسبة، مع إحكام الرقابة على الأسواق لمنع الاحتكار والغش التجاري، ومساعدة الفلاح في تسويق منتجاته والوصل إلى المعارض الدولية ،

- وضع سعر عادل للمحاصيل الزراعية الأساسية قبل الزراعة، و شراؤها بأسعار مناسبة تغطى تكلفة الانتاج وتحقق هامش ربح جيد للفلاح، وذلك بالاتفاق مع الاتحادات والنقابات والجمعيات الزراعية،

- التوسع الأفقي فى زيادة الرقعة الزراعية بالمناطق الجديدة وإقامة مجتمعات زراعية متكاملة، تعويضاً عن فاقد الأراضي نتيجة التوسع العمراني، بالإضافة إلى التوسع الرأسي من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة والبذور العالية الإنتاج والاستغلال الأمثل للأسمدة ذات التقنية العالية التي تفيد النبات وتعطي أفضل إنتاجية، وذلك من أجل زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية خاصة الاستراتيجية، وتقليل فجوة استيرادها، وتحقيق الأمن الغذائي،

- تطوير منظومة الري والتحول من الرى بالغمر لنظم الرى الحديثة بالرش و التنقيط ومساعدة الفلاح في إنشاء شبكات الري بالتنقيط بأسعار مناسبة وبدون فوائد، وزيادة الحصص المائية للفلاح ، ومع الاستمرار فى إقامة مشروعات تبطين الترع ومعالجة مياه الصرف الزراعي وتطبيق الممارسات الزراعية الحديثة الموفرة لمياه الرى، وتطبيق الأساليب الحديثة لترشيد استهلاك المياه،

- النظر فى إمكانية تخفيض أسعار أو تقديم الدعم على السولار والكهرباء خاصة في الأراضي الصحراوية التي تطلب المياه شبه يومية، حيث أصبحت تكلفة الزراعة باهظة ولا يتحملها المزارعون، وذلك حتى يتسنى للمزارع التوسع فى زراعة وزيادة الانتاج ،

- تقنين أوضاع أراضي الحيازة و واضعى اليد على الأراضى الزراعية لكى يشعر الفلاح بالأمان والاستقرار،

- ضرورة حصول الفلاح على معاش يحقق له حياة كريمة، وبالإضافة إلى تأمين صحى شامل،

- تفعيل وتعميق دور التعاونيات الزراعية وتعزيز من دورها فى دعم الفلاح وإزالة عوائق الزراعة، والمتابعة، التسويق، الشراء، البيع، و الاقتراض، بالإضافة إلى عودة فكرة الإرشاد الزراعي ليكون حلقة الوصل بين مراكز الأبحاث والمزارعين،

- إتاحة قروض بطرق سداد ميسرة لصغار المزارعين، وتسهيل إجراءات منح التمويلات اللأزمة لإقامة لمختلف أنواع المشروعات الزراعية والتنمية الريفية والأنشطة الإنتاجية بأسعار فائدة بسيطة، لتعزيز الحقوق الاقتصادية للفلاح ومساعدته على رفع قدراته الانتاجية وزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة، والمساهمة في توفير سبل الحياة الكريمة له ولأسرته وتحقيق التنمية الريفية الشاملة المستدامة،

- دعم التعاون بين المراكز البحثية والجامعات المصرية، وتفعيل دور البحث العلمى فى لتطوير الزراعة واستنباط سلالات جديدة من البذور والتقاوى لتحقيق زيادة الطاقة الانتاجية للفدان مع ضرورة دعم الزراعات العضوية واستخدام المكافحة العضوية،

- تفعيل دور صندوق التكافل الزراعي ليساهم فى تعويض المزارعين فى حالة الأزمات أو الكوارث الطبيعية و التغيرات المناخية ،

- الاهتمام بتعليم الفلاح، وزيادة أعداد المدارس زراعية والمدارس مجتمعية، بهدف توفير العاملة المتعلمة والمؤهلة والمدربة،

- استكمال العمل على استفادة كافة المزارعين من تطبيق نظام الكارت الذكي للفلاح، وذلك تماشيا مع سياسة الدولة فى الشمول المالى، والرقمنة، والتحول الرقمي من خلال استبدال البطاقة الورقية للحيازة الزراعية بالكارت الذكي وإضافة به كل ما يهم الفلاح سواء الدعم النقدي أو العيني والقروض، وذلك بهدف وصول الدعم لمستحقيه من المزارعين من أسمدة وبذور وغيرها من مستلزمات الزراعة من الحكومة بأسعارها الرسمية، والعمل على حل كافة المشاكل التى تواجه الفلاحين فى تطبيق منظومة الكارت الذكى لتحقيق الهدف المنشود منه.

- الإسراع فى إصدار قانون إنشاء نقابة الفلاحين و المنتجين الزراعيين، لتوحيد كل الإتحادات والنقابات على أرض الواقع،

- رفع كفاءة العاملين بالقطاع الزراعى وزيادة عددهم، وتدريبهم على أساليب التكنولوجيا الحديثة، وعلى تطبيق السياسات الزراعية ،

- عقد اللجنة الاقتصادية بالمجلس القومى لحقوق الإنسان خلال الفترة القادمة عدة لقاءات تشاورية مع كافة الأطراف المعنية (التنفيذية، التشريعية، والمجتمع المدني، والمراكز البحثية والخبراء، نقابات الفلاحين، الجمعيات التعاونية الزراعية) بالإضافة إلى تنظيم مجموعة من الزيارات الميدانية للوقوف على أحوال الفلاحين وأهم التحديات والمشاكل التي تواجههم، في ظل الظروف الاقتصادية التي فرضتها تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية، و جائحة كورونا، و تأثيراتها على سلاسل الغذاء وارتفاع الأسعار، علاوة على ما يواجهه القطاع الزراعي من أعباء نتيجة التغيرات المناخية، واقتراح التوصيات اللازمة لتعزيز حقوق الفلاح المصري وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

رئيس لجنة الحقوق الاقتصادية

د. محمد ممدوح